رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

العدد (1145) السنة الخامسة - الاثنين (4) شباط 2008
http ://www.almadapaper.com
E.Mail - almada@almadapaper.com

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
250 دينارا

zain

موانئ البصرة تعاود استقبال البواخر

البصرة / المدى
اكد مدير العلاقات والإعلام في الشركة الوطنية للموانئ العراقية إن حركة الملاحة عادت، امس الاحد إلى طبيعتها بعد تحسن الظروف الجوية، مشيرا إلى ان الموانئ العراقية استقبلت سبع بواخر محملة بمواد مختلفة.
وأضاف عبد الكريم البصري إن "ميناء أم قصر أستقبل الاحد ثلاث بواخر هي مردس لنقل المسافرين والناصر لنقل الحاويات ومنى التي حملت عشرين ألف طن من الأرز". وأوضح البصري أن "ميناء خور الزبير استقبل الباخرة سانا التي حملت عشرين ألف طن من مادة الحديد، كما أستقبل ميناء أبو فلوس ثلاث بواخر حاوية وهي مطاف استار وسلطان وعجمان مايا".

تفاصيل ص(٣)

مجلس الرئاسة يصدر قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة و العدالة

بغداد / هشام الركابي
اصدر مجلس الرئاسة قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام الفقرة أولاً من المادة الحادية والستين من الدستور.
وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قد دعا الى رفض المصادقة على القانون بدعوى انه يقصي أعداداً كبيرة من فئات الشعب العراقي.
وكان احمد الجلبي رئيس اللجنة التي اعدت القانون قد قال في وقت سابق "ان الوقت اصبح متأخراً جداً على الأرجح لتغيير القانون"، معرباً في مؤتمر صحفي عن اعتقاده بان الحصول على موافقة البرلمان على تعديلات على "قانون المساءلة والعدالة" سيكون صعباً ويستغرق وقتاً طويلاً. واضاف انه كان يتعين على الاشخاص الذين صوتوا لصالح القانون ويعترضون عليه الآن ان يدرسوه جيداً قبل التصويت عليه".
يذكر ان قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة الذي صادق عليه مجلس الرئاسة يحتوي على سبعة فصول الاول: منها يحتوي على عشرة بنود تعريفية بالهيئة والادعاء العام والتمييز ومعاني (الاجتثاث، حزب البعث، العضو، النظام المباد، الاجهزة الامنية (القمعية) واعوان النظام، الوزارات والاجهزة الامنية) والفصل الثاني يتناول التأسيس والاهداف.
وجاء في مادته الثانية (تحل بموجب هذا القانون تسمية الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة بوصفها هيئة مستقلة مالياً وإدارياً محل تسمية الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث وتتمتع بجميع صلاحياتها الدستورية وبالشخصية المعنوية ذاتها وترتبط بمجلس النواب وتواصل اعمالها بالتنسيق مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية".
وحدد الفصل الثالث مهام الهيئة. اما الرابع فتناول في اربعة عشراً بنداً الاجراءات التي تتبعها الهيئة وتناول الفصل الخامس من قانونها ثلاث مواد (١٥، ١٦، ١٧) الاعتراضات فيما تناول الفصل السادس هيكلية الهيئة واشتمل الفصل السابع من المادة ١٩ – 30 على احكام عامة.
وحدد القانون صلاحيات رئيس الهيئة الذي يكون بدرجة وزير كما حدد سبعة اعضاء لها بدرجة مدير عام من اصحاب الخبرة السياسية والقانونية ويراعى فيهم التوازن في تمثيل مكونات المجتمع العراقي يقترحهم مجلس الوزراء ويوافق عليهم مجلس النواب بالاغلبية البسيطة ويصادق عليهم مجلس الرئاسة.
واشار القانون إلى ان الهيئة تتخذ قراراتها باغلبية اربعة اصوات وتنفذ فوراً فضلاً عن انتخاب رئيس من بين مجموع اعضائها.

نص القانون ص(٧)

امرأة عراقية بعد تعرض منزلها للتفتيش

تمهيداً لتسلّم المسؤولية الأمنية فيه:

الداخلية تمهل شركة (كلوبل) البريطانية " فترة محددة " لمغادرة مطار بغداد الدولي

بغداد / المدى
أمهلت وزارة الداخلية شركة (كلوبل) البريطانية المسؤولة عن امن مطار بغداد الدولي "فترة محددة" لمغادرة المطار ليتسنى للاجهزة الامنية العراقية تسلم الملف الامني في المطار بالكامل.
أكد ذلك اللواء عبد الكريم خلف مدير مركز القيادة الوطني في وزارة الداخلية واضاف في تصريح صحفي ان الاجهزة الامنية العراقية ستتسلم الملف الامني بالكامل في مطار بغداد الدولي مطلع شهر نيسان المقبل، مشيراً إلى أن الاجهزة الامنية ستتولى مسؤولية إجراءات التفتيش وحماية مبنى المطار والاقسام الاخرى كما انها تتهيأ حالياً لتسلم المسؤولية الأمنية بعد مغادرة الشركة البريطانية.
وكانت وزارة الداخلية قد أنذرت في مطلع كانون الثاني الماضي شركة (كلوبل) البريطانية بمغادرة العراق خلال خمسة عشر يوماً وطلبت من دائرة الإقامة منع موظفي الشركة من الدخول إلى العراق مع إقامة دعوى قضائية على الشركة من قبل الوزارة، إضافة الى توجيه انذار لشركة (كلوبل) بمغادرة العراق خلال خمسة عشر يوما." ونقل البيان عن مدير الشركات الأمنية في الوزارة اتهامه الشركة "باستخدامها أسلحة عائدة لوزارة الداخلية تم شراؤها من السوق السوداء، واستخدامها سيارات تابعة لوزارة النقل من دون عقود مبرمة مع الحكومة العراقية، فضلا عن وجود قيود جنائية بحق بعض العاملين لديها."
وتابع البيان أن" شركة (كلوبل) قامت بمراجعة الوزارة منذ فترة لغرض الحصول على اجازة ممارسة العمل، ومن خلال تدقيقنا ملفاتها وجدنا سلبيات عديدة، من ضمنها حيازتها مسدسات نوع (كلوك) اشترتها من الاسواق المحلية، حيث طلبت وزارتنا من الشركة تسليمها الاسلحة كونها مسلمة للشرطة العراقية فقط."
للتعليمات والضوابط التي حددتها الوزارة ".
وذكر بيان صادر عن وزارة الداخلية، ان "وزير الداخلية أمر بإيقاف إجراءات تسجيل الشركة بالوزارة، ومفاتحة دائرة الإقامة بخصوص منع موظفي الشركة من الدخول الى العراق مع اقامة دعوه قضائية على الشركة من قبل الوزارة، إضافة الى توجيه انذار لشركة (كلوبل) بمغادرة العراق خلال خمسة عشر يوما." ونقل البيان عن مدير الشركات الأمنية في الوزارة اتهامه الشركة "باستخدامها أسلحة عائدة لوزارة الداخلية تم شراؤها من السوق السوداء،

التخطيط: حداثة التجربة وراء تدنّي نسب إنجاز مشاريع المحافظات

بغداد / المدى
أقر وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي بابان، امس الاحد ان التدني في نسب إنجاز المشاريع يعود إلى نقص التجربة لدى المحافظات العراقية في التخطيط والتنفيذ، مشيرا إلى أن تجربة إسناد المشاريع الى المحافظات حديثة نسبيا ولم تبدأ إلا في عام ٢٠٠٣ .
واضاف بابان في تصريح لـ (أصوات العراق) "نعترف بأن هناك الكثير من القصور والاضطراب ولذلك نؤكد أن التجربة بحاجة إلى المساندة والدعم ولذلك قمنا بتأسيس وحدات للتخطيط في كل محافظات العراق مهمتها تقديم الدعم الفني لمجالس المحافظات لتمكنها من تنفيذ مشاريعها " .
واقر وزير التخطيط " ان التدني في نسب إنجاز المشاريع يعود إلى نقص التجربة لدى المحافظات العراقية في التخطيط والتنفيذ" مؤكداً ان "تجربة إسناد المشاريع الى المحافظات في العراق هي حديثة نسبياً ولم تبدأ الا في عام ٢٠٠٣ ".
وكان بيان لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي قد أعلن الاسبوع الماضي أن محافظة كربلاء حققت أعلى نسبة في تنفيذ مشاريعها بين المحافظات الاخرى ولغاية شهر كانون الاول من العام الماضي، فيما لم تحقق ديالى أي نسبة تذكر ضمن برنامج تنمية الاقاليم.

دفاعاً عن حقّ الدفاع عن النفس

فؤاد التكرلي
تساوق عنصران متميزان في نفسي وعملا على توجيه حياتي وعلى تغييرها أحيانا كثيرة... إنهما الأدب و القانون.
درست القانون في الجامعة و اشتغلت بعد التخرج في المحاكم و في القضاء المدني خمسا و ثلاثين سنة و نيف. أما الأدب فقد احتل حياتي كلها منذ كنت مراهقاً حتي الآن و أنا في الحادية و الثمانين من عمري. كان هذان العنصران يتبادلان التأثير فيما بينهما خلال الأعوام التي تجاورا فيها؛ فإذا بلغة الأدب عندي تشذب نفسها بوحي من لغة القانون الصارمة الواضحة، و اذا بلغة القانون لدي تكتسب رداءً خفيفاً من الرقة الأدبية و الجاذبية.
لم يعتدِ القانون على الأدب، و لا كان الأدب قادراً على تجاوز حدود القانون و حقائقه؛ هنالك، في الأساس، احترام عميق متبادل لا يمكن نكرانه. و لقد حاولت جهدي خلال هذه الأعوام الطويلة، أن أتصور القانون بمواده و قواعده أمامي و أنا أمارس الأدب، أي اني كنت مسبقا أحاذر من اختراقه بحيث أقع أنا و ما أكتب تحت طائلته التي لا تفرق بين أديب كبير أو صغير.
خطرت لي هذه الاسترجاعات لعلاقتي ذات الحدين، حين اطلعت قبل أيام و بمحض الصدفة، على افتتاحية مجلة "الآداب" المنشورة في عدد أيار/حزيران بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ بقلم د.سماح سهيل ادريس رئيس تحرير المجلة و تحت عنوان (نقد الوعي النقدي: كردستان- العراق نموذجاً).
المقال بايجاز يتضمن في مقدمته انتقاداً لاذعاً لمن يعتبرهم دعاة الحداثة، حين يمسك بهم و هم يدافعون بشكل غريب عن عتاة الفكر الجامد. و من خلال كلام د.سماح ندخل في صلب السياسة و مذاهبها، ونجده يشير، مواربة ،إلى تأييده لأنظمة دكتاتورية تدعي الصبغة الوطنية. ثم ينتقل بعد ذلك إلى لب موضوعه الأساس و هو الوضع في كردستان- العراق. لا شك أن لكل عربي غيور ان يتناول هذه المشكلة الدولية المستعصية، و أن يدلي برأيه فيها، خاصة و أنها تدخل في صميم وجود دولة العراق أو عدم وجودها. إلا ان اللافت للنظر ان د.سماح ادريس تناول هذه القضية الكبرى.. قضية كردستان – العراق.. من وجهة نظر مهرجان اسبوع "المدى" أو بالأصح بسبب حصول هذا المهرجان في الربيع الماضي. وبرغم ان هذا التناول النقدي و الفكري للوضع في كردستان-العراق، يبدو مبتكرا بعد ان تعرض فيه د.سماح ادريس بانفعال إلى وضع المرأة في هذا الإقليم ووضع العراقيين اللاجئين إليه و قضية الوجود الصهيوني على ارضه و وضع السجناء و انتهاك حقوق الانسان، الا أن ذلك لم يكن يقتضي بالضرورة مهاجمة رئيس جمهورية العراق جلال طالباني و مستشاره الأقدم الاستاذ فخري كريم؛ الا اذا افترضنا ان د.سماح ادريس يعتبرهما مسؤولين مباشرين عن تردي الوضع في كردستان؛ و هذا باعتقادي تجن كبير عليهما، فالمسألة الكردية كما هو معلوم مسألة دولية و ذات امتدادات زمنية عميقة و اختلاطات اجتماعية في غاية التعقيد، بحيث لا يمكن منطقيا ان نعتبر شخصين فقط هما المسؤولان عن كل ذلك..

نص المقال ص(١١)

مؤتمر علماء الدين يدعو إلى دمج الوقفين في وزارة للأوقاف

بغداد / نصير العوام
دان علماء العراق جميع الاعمال الارهابية التي تعرض لها العراقيون مطالبين علماء الامة الاسلامية بإصدار الفتاوى التي تحرم تكفير اتباع المذاهب الاسلامية.
جاء ذلك في البيان الختامي للمؤتمر العام لاتحاد علماء المسلمين في العراق الذي عقد يوم امس الاحد بحضور اكثر من ٣٠٠ شخصية دينية في جميع المحافظات وممثلين عن الحوزة ومراجع الدين ورؤساء الوقفين السني والشيعي في جميع المحافظات. ودعا البيان جميع الكتل السياسية إلى حل الخلافات ومنع استنزاف القوى المادية والبشرية وفتح قنوات الحوار والتعاون والتنسيق بين علماء المسلمين في العراق وخارجه وتوحيد الخطاب الديني والعمل على ترشيد الخطاب بما يضمن وحدة المسلمين كما اكد ضرورة دمج الوقف السني والوقف الشيعي ضمن وزارة الاوقاف والشؤون الدينية.
واعتبر علماء العراق اتحاد علماء المسلمين في العراق كياناً اسلامياً وطنياً مستقلاً غير تابع لأي جهة حكومية او سياسية او حزبية لكنه ليس بديلاً عن المرجعيات الاسلامية العليا للمسلمين.
كما أكد العلماء على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية واطلاق سراح المعتقلين في السجون العراقية والاميركية ممن لم تثبت إدانتهم وتفعيل دور علماء العراق وأساتذة المؤسسات الدينية والثقافية.
من جانبه دعا رئيس الوقف السني الشيخ عبد الغفور السامرائي إلى ضرورة إصدار فتوى فقهية بإقامة الحكم الشرعي على كل من يقوم بتفجير جسده ليقتل أبناء الشعب العراقي مطالباً الحكومة بدمج قوات الصحوة في وزارتي الداخلية والدفاع تثميناً لجهودهم في محاربة الارهاب.

تفاصيل ص(٢)

بالتقسيط المريح

التجارة: تخصيص سيارات بيك أب لوكلاء المواد الغذائية

بغداد / كريم السوداني
أعلن وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني عن استحصال موافقة مجلس الوزراء على تخصيص سيارات (بيك أب) لوكلاء المواد الغذائية بواقع (٢٤٠٠) سيارة على أن تدفع مبالغها بالتقسيط المريح.
وأضاف السوداني في تصريح صحفي أن الوزارة اقترحت توزيع هذه السيارات الموجودة في مخازن المحافظات الشمالية منذ عامين والتي كانت مخصصة لوزارتي الدفاع والداخلية على وكلاء المواد الغذائية في بغداد والمحافظات بغية الاسهام في حل مشاكل النقل والحد من مظاهر الفساد لبعض الناقلين .
وأوضح أن مجلس الوزراء اقترح توزيع هذه السيارات على الوكلاء بالتقسيط المريح ومن دون معاناة مالية تسبب لهم مشاكل قد تؤدي إلى فرض البعض منهم مبالغ مضافة على المبالغ المخصصه أصلاً وقدرها (٢٥٠) ديناراً فقط .

احتجاجاً على اتهامهم بالفساد واللاشرعية

أعضاء المجالس المحلية ورؤساء الوحدات الإدارية في بابل يعلّقون عضويتهم

بابل / اقبال محمد
اعلن اعضاء المجالس المحلية ورؤساء الوحدات الادارية في محافظة بابل امس الاحد عن تعليق عضويتهم احتجاجاً على تصريحات وانتقادات وجهها اليهم اعضاء من مجلس النواب تؤكد عدم شرعية المجالس واتهام أعضائها بالفساد الاداري والمالي.
وقال اعضاء المجالس ورؤساء الوحدات الادارية في بيان له اصدروه امس "علمنا ببالغ الاستغراب والدهشة بتصريحات بعض اعضاء مجلس النواب العراقي بخصوص قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم والتي اتهموا فيها المجالس المحلية ورؤساء سائدا حينه وتعرضوا للمخاطر والتهديدات الارهابية".
وبخصوص عدم شرعية الانتخابات التي وصل بموجبها اعضاء المجالس المحلية الى مناصبهم اوضح البيان ان "الانتخابات التي يحاول البعض التشكيك في شرعيتها جرت بكل شفافية ونزاهة وبحضور ومشاركة اغلب مكونات الشعب العراقي وبعيداً عن التخندق الطائفي والحزبي"، مشيرا الى ان "تحميل المجالس المحلية مسؤولية اجراء الانتخابات بعيدا عن المفوضية المستقلة للانتخابات امر غير واقعي كون اعلى المستويات في الدولة ملء الفراغ الاداري الذي كان حينه تم انتخابها قبل تشكيل المفوضية ولا تتحمل المجالس المحلية الحالية مسؤولية عدم وجود مفوضية للانتخابات وقتها.
وطالب الموقعون على البيان مجلس النواب بتشخيص الاعضاء المتورطين داخل المجالس المحلية بالفساد ومحاسبتهم بموجب القانون، كما طالبوا بضمان حقوقهم التقاعدية وتحديد الصلاحيات القانونية اللازمة لعمل رؤساء الوحدات الادارية.
من جانبه قال عدنان الاعرجي المنسق العام للمجالس المحلية في بابل ان هذه المجالس منتخبة من قبل الاهالي والمواطنين في المحافظة بحسب القوانين وبصورة ديمقراطية.

شهود عيان يشكّكون في الرواية الرسمية بشأن انفجار "سوق الغزل"

بغداد / اف ب
تضاربت شهادات عدد من الباعة ورواد سوق الغزل في وسط بغداد بشان طبيعة التفجيرات التي شهدها المكان يوم الجمعة الماضي وما اذا كانت بفعل انتحاري ام بعبوة ناسفة، فأكد بعضهم الرواية الرسمية فيما ناقضها آخرون.
وباتت سوق الغزل حيث يتجمع اصحاب الحيوانات الاليفة والطيور كل يوم جمعة خالية باستثناء عدد من كلاب الحراسة واقفاص محطمة يغطيها الرماد بينما كان العمال والباعة يتجولون لتفقد الدمار والخوف يطل من اعينهم.
ويتنقل هؤلاء في اطلال السوق بحذر ويقول احدهم واضعاً يديه في جيبه ان "الانفجار وقع هنا عندما كان المكان مكتظا بالباعة والمتجولين".
ويضيف "عثرنا على اشلاء بشرية قذفتها شدة التفجير الى اسطح المنازل القريبة".
من جهته، يؤكد احد الباعة ان "فتاة متخلفة عقلياً كانت تستجدي المال في السوق قتلت جراء الانفجار وتطايرت جثتها اشلاء لكنهم قالوا في ما بعد انها الانتحارية".
ويضيف رافضا ذكر اسمه "عثرنا على اشلاء كثيرة لرجال (...) أيعقل انهم جميعا انتحاريون؟".
ووفقا لما اعلنته القوات الاميركية والعراقية، فإن هجمات سوق الغزل وبغداد الجديدة نفذتها معوقتان حملت كل منهما ١٥ كلغ من المتفجرات، وفجرتا عن بعد بواسطة هاتف محمول.
واعلنت مصادر امنية ان ضحايا التفجيرين بلغت ٩٨ شهيداً واكثر من مئتي جريح.
ويبرر البائع وجود جثة الفتاة بأنها "بكل بساطة احدى الضحايا".
ويتساءل سكان بغداد بعد كل انفجار عما اذا كان هجوما انتحاريا او متفجرات يحملها احدهم او صواريخ سقطت في المكان وسط الباعة والمتجولين في الاسواق التجارية او غيرها من الاماكن المزدحمة.
ويقول مسؤول احد الحمامات بينما كان يجمع اسلاكا كهربائية لمضخة مياه ان "كثيرين تقطعوا الى اشلاء وتمزقوا جراء الانفجار" مؤكدا انه "من المستحيل معرفة من نفذه او التعرف الى الذين قتلوا" في المكان.
ويضيف ان "أطرافاً كثيرة تسعى لنسب التهمة الى انتحاري! (...) تهرباً من المسؤولية كما ان هناك أطرافاً يهمها استمرار العنف".وما تزال بقع الدماء تنتشر في جوانب الساحة التي اعتادت استقبال الطيور والحيوانات، فضلا عن الحطام المنتشر في المكان. ويقول بائع مأكولات على رصيف الشارع "رأيت فتاة جميلة بيضاء البشرة، انها الانتحارية التي فجرت نفسها".
وينبري آخر قائلا "كانت انتحارية متخلفة عقليا جلبتها دورية اميركية لتفجر نفسها وسط الناس (...) نعم، كانت هناك دورية في الشارع قبل الانفجار".
ويقع سوق الغزل في شارع الجمهورية بمواجهة سوق الشورجة، اقدم اسواق بغداد.
ووسط الشارع المقابل لسوق الغزل، ينتشر العشرات من الباعة المتجولين وقال بائع انواع مختلفة من الصابون ان "الانفجار كان بفعل انتحاري افغاني (...) عثر الناس على اشلائه في كل مكان".
لكن احد الزبائن يقول ان "الشرطة العراقية والقوات الاميركية تختلق قصص الانتحاريين دائما (...) والسبب واحد هو تجنيب نفسها مسؤولية نقل العبوات الناسفة في غفلة منها".
بدوره، يؤكد بائع آخر "عدم وجود حفرة في الارض مهما كان حجمها ما يعني ان الانفجار كان بفعل انتحاري (...) هذا امر مؤكد".